الخامس عشر من حزيران آخر موعد لتسلم طلبات المفصولين السياسيين

بغداد/ طامي المجمعي

حدد يوم الخامس عشر من الشهر القادم آخر يوم لتقديم طلبات المفصولين السياسيين في وزارات الدولة كافة.

وقال مصدر مسؤول في لجنة المفصولين السياسيين بوزارة الداخلية انه تم تمديد هذه الفترة للمرة الثالثة بموافقة مجلس الوزراء لصعوبة مراجعة المواطنين اللجنة السياسية وبسبب الظروف الامنية التي تمر بها البلاد والسماح لاعادة اكبر عدد ممكن من المفصولين السياسيين في زمن النظام السابق الى الوظيفة.

واضاف انه تمت اعادة اكثر من ٩ وجبات من الضباط والمنتسبين المفصولين السياسيين والبالغ عددهم اكثر من ٢٥٠٠ منتسب وبرتب مختلفة مشيراً الى ان الوزارة في صدد اصدار الوجبة العاشرة خلال الاسابيع المقبلة والتي تضم اكثر من ٢٠٠ اسم وبرتب مختلفة.

بحث آفاق التعاون مع جمهورية التشيك في مجالات التنمية والاستثمار

بغداد/ رياض القره غولي

دعا وكيل وزارة الصناعة والمعادن المشرف على شؤون التنمية والاستثمار السيد عادل كريم الى تفعيل سبل التعاون بين العراق وجمهورية التشيك في مجالات المسح الجيولوجي وتأهيل مصانع وشركات الوزرة وانشاء مصانع جديدة ذات جدوى اقتصادية باعتبار ان العراق سوق واعدة للاستثمارات.

جاء ذلك خلال لقائه بسفير جمهورية التشيك السيد بيتر فوزنيتسا وعدد من الخبراء المرافقين له، مؤكداً اهمية تبادل الخبرات بين البلدين وتوفير بعض الفرص التدريبية للعاملين العراقيين في مجال المسح الجيولوجي.

وذكر ان للوزارة تعاوناً مع شركات تشيكية اخرى في مجالات صناعة الجرارات التي من المؤمل تطويرها عن طريق المشاركة في الانتاج، مبيناً ان العراق يطمح الى الاستفادة من التجربة التشيكية في مجال الخصخصة بعد اطلاعها على تجارب تركيا والكويت وايران وغيرها من الدول.

وعبر السفير التشيكي عن رغبة بلاده بتطوير آفاق التعاون مع العراق والمساهمة في اعادة البنى التحتية واقامة مشاريع جديدة خاصة بالصناعات الانشائية والمساعدة في تقديم الخبرات العلمية والحصول على فرص استثمارية.

دعوات من اجل العراق

وزير الصناعة والمعادن: العراق بحاجة الى ١٠٠ مليون طن سنوياً من السمنت

بغداد/ المدى

اكد وزير الصناعة والمعادن المهندس أسامة عبد العزيز النجيفي حاجة العراقي الى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لحل ازمة السكن وتوفيره لجميع العراقيين مبيناً ان الوزارة أبدت اهتماماً كبيراً للمساعدة في توفير المواد الانشائية للمواطنين باسعار تتناسب والمستوى المعيشي للفرد العراقي.

وقال: ان الوزارة تقوم حالياً بتأهيل وتطوير معامل السمنت بالاضافة الى منح اجازات للقطاع الخاص لانشاء معامل سمنت بطاقة (٢٥) مليون طن سنوياً والتي من المؤمل اكمالها خلال السنتين القادمتين ومشاريع اخرى منها مشروع معامل الطابوق بطاقة ٧ مليارات طن سنوياً.

واوضح ان هذه المشاريع ستسهم بشكل كبير في انخفاض اسعار المواد الانشائية والتي لا يسهم انتاج معامل السمنت التابعة للوزارة والبالغ ثلاثة ملايين طن سنوياً في تغطية الحاجة المحلية مقارنة بحاجة السوق التي تبلغ (١٠٠) مليون طن سنوياً، مما ادى هذا الفارق الى ارتفاع اسعار هذه المواد.

واضاف النجيفي ان الوزارة خصصت ٥٠٪ من انتاجها الى المواطنين بسعر لا يتجاوز (١٢٥) الف دينار للطن الواحد والتي يتم توزيعها عن طريق مجالس المحافظات وحصص اخرى لصالح الوزارات والقطاع الخاص بسعر أقل من السعر التجاري في السوق المحلية.

واشار النجيفي الى ان الافكار التي قدمتها الوزارة الى مجلس الوزراء الخاصة بدعم الانتاج المحلي وقانون مكافحة الإغراق ستحقق نتائج ايجابية كبيرة للسوق المحلي سيشهد استقراراً كبيراً في الاسعار فضلاً عن ان قوانين الاستثمار والخصخصة في حال تنفيذها ستحقق ارتفاعاً كبيراً في مستويات الانتاج وامتصاص البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة على ان تتم هذه العملية بطريقة متوازنة تخدم المصلحة الوطنية للبلد.

عشرون بحثاً في مؤتمر لكلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء

اساليب جديدة في بناء العراق والاستفادة من تجارب دول جنوب آسيا

كربلاء / المدى

عقدت كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء مؤتمرها العلمي الاول تحت شعار (التجارب التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في إدارة السياسات العراقية المستقبلية) بمشاركة واسعة من أساتذة كليات عراقية ومهتمين بالشأن المستقبلي للعراق تمثل البحوث في الجلسة الصباحية الأولى.

وقدمت خلال الجلسة الاولى التي ترأسها الأستاذ الدكتور لطفي حميد جودة ثمانية بحوث استهلت ببحث الدكتور جعفر طالب احمد من كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد بجامعة واسط (تنمية السياحة الدينية) التي اعتبرها واحدة من النشاطات الترويجية للإنسان وهي تشبع حاجات إنسانية وإيمانية (روحية) وتعكس ثقافة المجتمع وإنها من الصناعات الرائجة ولا تحتاج إلى وسائل دعائية كبيرة كما هو الحال في أنواع السياحات الأخرى. لذلك فهي تساهم برفد الاقتصاد الوطني الذي يحسن من مستوى دخل الفرد ويعطي فرص عمل كثيرة للإفراد والعاطلين عن العمل سيما في مدينتي كربلاء والنجف وأشار الباحث إلى ان ظاهرة السياحة الدينية قديمة وقد سبقت أنواع السياحات الأخرى التي روج لها في القرن العشرين نتيجة التنمية المتواصلة وارتفاع دخل الفرد وتركيز وسائل الإعلام بهدف خلق وسائل الجذب السياحي فالمشروع السياحي الديني حتى بقية المشاريع السياحية الأخرى تساهم في زيادة الدخل القومي شريطة اقترانها بالأمن والقضاء على الإرهابيين الذين لا يريدون للعراق الديمقراطية والرفاه وإعادة البناء باعتبارها من الأولويات أو الضرورات.

وطرح الباحث مجموعة من النقاط لإنجاح المشروع السياحي منها ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار للسائحين وقيام معاهد ومدارس لتدريب الأيدي العاملة على هذه الصناعة في مجال الخدمة والمطاعم والمحال والمرشدين السياحيين وتفعيل الصناعات التراثية التي تعكس تراث المنطقة الدينية وكذلك طبع دليل سياحي معزز بخارطة للمواقع السياحية مع صور تراثية.

أما البحث الثاني حول (إمكانية الاستفادة من تجربة بلدان جنوب شرق آسيا في بناء الاقتصاد العراقي وتنمية سوقه المالية) للأستاذين المساعدين بشير هادي عودة من قسم الاقتصاد بجامعة البصرة و زياد جواد الفيصل من قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة البصرة أيضا فدعا الى الاستفادة من التجارب التنموية في تلك البلدان باهتمام كبير وعلى الأصعدة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى الثقافية من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية كنموذج اقتصادي يحتذى به للدول النامية من اجل الشروع بنهضتها الاقتصادية. وأكد الباحثان على إن الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي اجتاحت أسواق المال في جنوب شرق آسيا وما أحدثته من دمار هائل لاقتصاداتها قدمت الكثير من المعطيات التي يجب الاستفادة منها في رسم السياسة الاقتصادية اللينة بشأن بناء سوق مالية رصينة في العراق قادرة على إنعاش الاقتصاد الوطني وبعيدة عن دوامة الأزمات الخارجية على اعتبار إن السوق المالية تمثل مركزاً تنموياً لامناص من بنائه بناءً اقتصادياً صحيحاً ليأخذ على عاتقه مهمة تحويل مشاريع التنمية المنشودة في القطر وإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي المحتمل إحداثها في بنية الاقتصاد العراقي مستقبلا..وأشار البحث إلى ضرورة تقييم تجربة بلدان شرق آسيا تقييما جيدا من اجل صياغة محاور أساسية لتفعيل نشاط السوق المالية للعراق في المرحلة القادمة مع ضرورة التأكيد على مسألة استحالة استنساخ أو نقل التجارب التنموية حتى ان كانت ناجحة من النواحي كافة وذلك لتبادل واختلاف الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول ولأن عملية رسم السياسة الاقتصادية المستقبلية للعراق يجب أن تستند إلى حقيقة الموارد والإمكانات المادية والمالية والبشرية المتاحة لديه في ضوء المتغيرات الراهنة والمحتملة مستقبلا وهكذا فان مراجعة المشاكل التي سببتها الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا تفرض علينا تفحص جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية التي رافقت تلك الأزمة من اجل السير نحو تفعيل نشاط السوق المالية للعراق .

وكان البحث الثالث للأستاذة المساعدة غيداء صادق سلمان الأسود من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الانبار الموسوم (استراتيجية المواءمة بين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وبين سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية) قد تركز على مدى الاستفادة من عملية الاستثمار الأجنبي في التنمية المستقبلية معتبرة إن الأولويات الإنمائية للبلدان النامية تتطلب عبر تحقيق نمو متواصل من دخل اقتصاداتها بدفع معدلات الاستثمار وتدعيم القدرات والمهارات التكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية وتوزيع عوائد النمو توزيعا عادلا بزيادة وتحسين فرص العمل،وحماية وصون البيئة الطبيعية للأجيال المقبلة موضحة ان السياق الجديد الذي يمكن أن يلعب فيه الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي دورا مهماً في حفز جهود الشركات الوطنية في هذا الصدد. إلا إن أهداف هذه الشركات غير الوطنية تختلف عن أهداف الحكومات المضيفة وسياساتها التنموية لكون الحكومات تسعى إلى استنفار جهود التنمية الوطنية بينما تسعى الشركات غير الوطنية إلى تعزيز قدراتها التنافسية في سياق دولي والى البحث عن أسواق جديدة لنشر صادراتها . مما يتطلب البحث عن إستراتيجية مثلى للمواءمة بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

وحث الدكتور حمزة الخفاجي من جامعة صلاح الدين –اربيل في بحثه الموسوم (الآثار الاقتصادية للخصخصة في دول مختارة) على ضرورة الإصلاحات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية ، بسبب تدني الأداء الاقتصادي لبعض المشاريع الاقتصادية وخاصة منها الإنتاجية.

وأشار الباحث إلى انه وعلى ضوء المطالبة بالتخلي عن القطاع العام في الدول النامية وذلك لعدم كفاءته وانحسار معدلات النمو وانخفاض متوسط دخل الفرد والعجز المتسارع في الموازنة العامة للدولة ، كذلك تصاعد حجم المديونية العامة وما يترتب على ذلك من ارتفاع حجم خدمة الديون والتي أصبحت في بعض الدول اكثر من الدين العام نفسه ، كما ان معدلات التضخم اخذت بالتصاعد ، وعجز في ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة العملات الاجنبية اضافة الى الارتدادات الاقتصادية على بقية حلقات الاقتصاد المادية منها والبشرية والبيئية..موضحا ان هذه الاسباب جعلت هناك مؤشرات لدى هذه الدول ان تتجه نحو الخصخصة بكل ثقلها..وقد اختار الباحث دولتين لتطبيق آرائه في نجاح ذلك التحول وفشله (ماليزيا ومصر) كمثال لنجاح الخصخصة أو فشلها على الرغم من تأكيده ان ليس كل الدول التي أخذت بالتحول قد كتب لها النجاح ، الا ان معظم الدول التي سارت على هذا الطريق قد تحررت من قيود القطاع العام الذي كان التخلص منه مطلبا" عاما" .

وقدم بعد ذلك بحثا مشتركا للدكتور احمد باهض من المعهد التقني في كربلاء والمدرس المساعد هدى الدعمي من كلية الإدارة والاقتصاد/ كربلاء (البطالة في العراق:الواقع والانعكاسات) ركز على اعتبار البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية غير صحية ذات أبعاد متنوعة لها انعكاسات خطرة على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء وتناول البحث واقع واسباب البطالة في العراق والانعكاسات الاقتصادية للبطالة الراهنة في العراق ، و الانعكاسات الاجتماعية لها.

واشار بحث الدكتور احمد خليل حسن الحسيني من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بابل (سياسات الإصلاح الاقتصادي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤) الى ما وصل اليه الاقتصاد العراقي من تدمير طوال ثلاث وعشرين سنة إضافة إلى الاحتلال الذي أزم الوضع الاقتصادي ورسخه كوضع صعب ليدخل العراق في ازمة اقتصادية واجتماعية جديدة تفوق من حيث شمولها وحدتها الازمات التي عرفتها البلدان النامية التي استدعت الاخذ بالاصلاحات الاقتصادية.

وجاء بحث الدكتور حسين ديكان درويش من جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد (ملامح وآفاق فلسفة التنمية الاقتصادية في الهند : دراسة تطبيقية) على اعتبار إن الهند من الأسواق الناشئة الأساسية في قارة آسيا التي بدأت فيها سياسات الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥ من خلال أستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يجب أن لا يقل عن (١٥) مليار دولار سنويا لتفعيل التنمية المستدامة في النموذج الهندي.

واكد الدكتور توفيق عباس عبد عون من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (مناطق التجارة الحرة العربية ودورها في تعميق التبادل التجاري بين الأقطار العربية) في بحثه الموسوم (اهمية دور مناطق التجارة الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وحرية العمالة) مضيفا انه لا بد من توفر الشروط الموضوعية لإقامة مناطق حرة مع الدول العربية لتشابه اقتصادياتها ووجود العمالة الرخيصة إلا ان هناك خللا عميقا يتمثل في الانشقاق السياسي والنظرة القطرية الضيقة وعدم وضع القرارات ألمتخذه موضع التنفيذ وفقدان الإطار المؤسسي وعدم مواكبته آخر التطورات العلمية والتكنولوجية وكذلك هجرة الكفاءات العربية القادرة على تطوير بلدانها .

بعدها ترأس الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي جلسة اخرى قدمت فيها أربعة بحوث استهلها الدكتور حاكم محسن محمد عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول النمور الاسيوية ماليزيا ، وكوريا الجنوبية ، انموذجا مع الاشارة الى العراق)مؤكدا فيه ان التنمية هدف الدول المتخلفة سعيا للوصول الى مراحل متقدمة موضحا ان الدول الآسيوية اختلفت في مستوى الوصول الى التنمية.

أما البحث الثاني فكان للدكتور كريم ضمد مشير الفتلاوي من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (التداعيات الاقتصادية واثرها في العمل الارهابي..العراق نموذجا)مؤكدا فيه تنامي المنظمات الارهابية في مختلف بلدان العالم وهي تشكل مشكلة دولية خطرة تتطلب جهدا دوليا مشتركا للتصدي لهذه الظاهرة ومعالجة الاسباب الحقيقية في جوانبها المتعددة ومن اهمها السياسية والاقتصادية خاصة ان اغلب عناصر هذه المنظمات الارهابية هم من العاطلين عن العمل ومن بيئة صالحة لانتشار الارهاب وكذلك السياسات الخاطئة من قبل الدول العظمى تجاه الشعوب ومحاولة فرض هيمنتها بالقوة دون اعارة اهتمام لمصالح الشعوب ومشاعرها مما ينعكس ذلك على شكل اعمال ارهابية تمثل ردود فعل طبيعية لهذه السياسات وايضا القلق الفكري الذي اوجده الاستعمار من خلال ثقافاته او من خلال استعماره المباشر والظلم الذي لحق بالشعوب جراء فقدان العدالة وطمس الحريات سواء كانت من قبل الانظمة السياسية مباشرة او جراء ظلم المستعمرين او الاثنين معا.وكذلك الحروب لما لها من اثر كبير في خلق نوع من ثقافة القتل والتدمير وقرارات الامم المتحدة المجحفة بحق الشعوب الفقيرة نتيجة السياسات الخاطئة لانظمتها السياسية وتدني المستوى المعيشي لاعداد هائلة من سكان الكرة الارضية.

وقدم الدكتور مناضل عباس الجواري والدكتور مهدي سهر الجبوري من جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد بحثا مشتركا (تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي) استعرض فيه الانجاز التنموي الحقيقي الذي حققته دول جنوب شرق آسيا خلال اعوام (١٩٦٥-١٩٩٥) ، باعتبارها تجربة رائدة في مجال التصنيع يمكن للبلدان النامية الاستفادة منها كالعراق.

أما البحث الرابع فكان للتدريسي حيدر يونس الموسوي من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء (تقدير وتحليل دالة انتاج الصناعة التحويلية في العراق للمدة ١٩٨٨ -٢٠٠٠ الذي خلص في بحثه أن النشاط الصناعي ركيزة في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية وقياس نسب تغير مؤشرات هذا القطاع في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٢) مشيراً الى اعتماد العراق الكبير على إيرادات القطاع النفطي لتلبية متطلبات قطاع الصناعة التحويلية مما جعل هذا القطاع مرتبطا بإيرادات قطاع النفط وبالتالي فأن احداث حرب الخليج وتوقف تصدير النفط احدث عجزا في توفير احتياجات قطاع الصناعة التحويلية وتدهور اغلب مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق مما انعكس في ظهور قيم سالبة في نسب تغير اغلب مؤشرات الصناعة التحويلية وان الصناعة التحويلية في العراق تعمل في المرحلة غير الرشيدة وهي مرحلة تناقص غلة الحجم اذ بلغ مجموع المرونات نحو (٠,٩٢٣) ويوزع الناتج كحصة لرأس المال تبلغ (٦٦,١٪) في مقابل (٣٣,٩٪) حصة العمل من العملية الانتاجية . اضافة الى ميل قطاع الصناعة التحويلية الى تكثيف عنصر رأس المال المساهم في العملية الانتاجية تجاه تقليل عنصر العمل .

ثم بدأت اعمال الجلسة الثالثة للمؤتمر والتي ترأسها الاستاذ الدكتور عباس حسين جواد والمخصصة للبحوث الادارية حيث قدم الدكتور صالح عبد الرضا رشيد والدكتور احسان دهش جلاب من جامعة القادسية من قسم ادارة الاعمال بحثا مشتركا(نحو منظمات محلية متعلمة في ظل الالفية الثالثة) استعرضا فيه التحديات البيئية (التغيير التكنولوجي) للشركة العامة للصناعات الكهربائية منظمات متعلمة ، وقدم الباحثان توصيات تؤكد ابرزها ضرورة تفعيل دور العنصر البشري عبر اتاحة فرص التدريب والاطلاع فضلا عن حث ادارات المنظمات المحلية على التوجه نحو اعتماد اسلوب الفريق وتخويل الافراد المزيد من الصلاحيات في مجال الوظيفة .

أما الدكتوران عباس حسين جواد من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء واكرم محسن الياسري رئيس جامعة اهل البيت فقدما بحثا(تحديد اثر القوة والابداع في التغيير التنظيمي) وهو بحث ميداني في عينة من دوائر محافظة كربلاء بهدف تحديد اثر القوة التنظيمية والابداع التنظيمي في احداث التغيير التنظيمي.

أما بحث (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية) فكان للدكتورين محمد جبار ورضا صاحب ابو حمد من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الكوفة وهو عينة من المصارف التجارية الاردنية موضحين فيه اهمية السيولة النقدية التي تعتبر من المواضيع المهمة في المصارف التجارية.

وقدم الدكتور علاء فرحان طالب رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء و هاشم فوزي العبادي والتدريسي من جامعة الكوفة بحثهما (العلاقة التفاعلية بين ادارة المعرفة ورأس المال الفكري واهميتها في تحقيق القدرات التنافسية للمنظمة)مؤكدين ان العلاقة التفاعلية بين ادارة المعرفة ورأس المال الفكري هي علاقة وطيدة كونهما نوعين من المنافسة المعتمدة على الفرد وعلى قوة العمليات العقلية..وقد ركز البحث على مشكلة متمثلة في تساؤل هو ((هل تمتلك ادارة المعرفة القدرة على ايجاد رأس المال الفكري وبنائه واستثماره ومن ثم المحافظة عليه لتحقيق قدرات تنافسية للمنظمة)).

فيما كان البحث (اثر استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي والرقابة الداخلية :دراسة حالة جامعة كربلاء) للدكتور علاء فرحان طالب فرحان من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء قد ركز على اهمية تعامل المنظمات مع الحاسوب الذي لم يعد ترفا ولا خيارا مرفوضا بل ملزما حتى ظهور ابتكار جديد يحل محله موضحا في مجال العمل المحاسبي والرقابي استخدم في العديد من التصرفات والمعاملات المالية.

وقدم ثلاثة تدريسيين من جامعة القادسية بحثا مشتركا وهم رحيم جبار ظاهر وعلي جواد كاظم وطاهر ريسان دخيل (اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القادسية نحو العاملين في سكرتارية الأقسام العلمية) مركزين على اهمية دور السكرتارية باعتبارها علماً وفناً وانه يدرس في الكثير من الجامعات والمعاهد كتخصص قائم بحد ذاته.

فيما قدم التدريسي سعدي احمد حميد من جامعة كربلاء بحثا (تقويم فاعلية المنظمات الخدمية) دراسة تحليلية تطبيقية في جمعية بغداد الطبية التعاونية مركزاً فيه على مؤشرات قياس عمل المنظمات في تحقيق أهدافها.

قدم بعدها عبد المحسن جواد عبد الحسين من معمل الالبسة الرجالية في النجف/ ماجستير ادارة اعمال بحثا حول (المنافسة المعتمدة على الزمن)مركزا فيه على المتغيرات المتسارعة والمستمرة التي تشهدها الاسواق العالمية مع بداية الالفية الجديدة واشتداد حدة المنافسة بين منتجي السلع والخدمات وذلك لوجود ظروف بيئية مختلفة تتطلب استجابة سريعة من قبل هؤلاء المنتجين لضمان بقائهم في السوق وتميزهم بين المنافسين.

اما البحث الاخير الذي شهده المؤتمر فكان للتدريسيين علي حسين وحسين علي رسول من جامعة الكوفة (النمط القيادي والصراع وأثره في فاعلية الفريق) وحول اختبار العلاقة بين النمط القيادي لقائد الفريق ونوع الصراع وفاعلية الفريق في عينة من المصارف الحكومية ، شملت (١٢) فرعاً من فروع مصرف الرشيد والرافدين.

شمول المتقاعدين بالتسجيل على سيارات حديثة في واسط

واسط / طالب الماس الياس

قررت جمعية المتقاعدين في محافظة واسط فتح باب التسجيل على سيارات الصالون للمتقاعدين حصراً.

وقال رئيس جمعية المتقاعدين في المحافظة السيد إبراهيم الصائغ لـ (المدى) ان هذا الإجراء جاء ضمن سلسلة من الامتيازات التي اقرها المقر العام للجمعية في مؤتمره الذي عقد في العاصمة بغداد مؤخراً ومنها فتح باب التسجيل على سيارات الصالون للمتقاعدين وشمولهم بقانون التقاعد الجديد الذي تم التوصل اليه من قبل الحكومة مؤخراً وشمول المتقاعد بقانون تسليف الاعمار والإسكان لغرض البناء أسوة بموظفي دوائر الدولة وشمولهم بالسفرات السياحية الترفيهية مع عوائلهم داخل وخارج العراق .

وأشار الصائغ إلى أن المتقاعدين لهم الحق في الحصول على سيارات الصالون لـ (٥) أنواع من موديل عام (٢٠٠٦) بطريقة الأقساط بعد دفع القسط الأول والبالغ (٣) ملايين و (٧٥٠) ألف دينار عراقي.

وأوضح أن الجمعية في المحافظة تأسست في منتصف آذار ٢٠٠٤ وعدد المنتمين اليها يبلغ (٩٤٠٠) متقاعد من أبناء المحافظة.

مخيم جديد للنازحين في الناصرية وفتح حساب مصرفي لتلقي المساعدات المالية

الناصرية/المدى

اعلن في مجلس محافظة ذي قار عن اقامة مخيم آخر لتوطين النازحين من التهديدات الارهابية الذين يبلغ عددهم ٧٢٢ نازحا في المحافظة.

وقال رزاق محيبس رئيس لجنة المهجرين والمهاجرين في مجلس المحافظة انه تم توطين ١١٢ عائلة في مخيم الفجر وان الاستعدادات تجري حاليا لاقامة مخيم اخر في مدخل مدينة الناصرية وسوف يجهز بالخيام والخدمات كما سيتم تجهيزه بمواد الاغاثة التي وعدنا الجانب الايطالي بتقديمها ، مشيرا الى توزيع ٣٠٠ كارتون من المواد الغذائية قدمتها وزارة المهجرين والمهاجرين للنازحين مؤخرا.

وعلى الصعيد ذاته اقر مجلس محافظة ذي قار فتح حساب مصرفي لتلقي الاعانات المالية لمساعدة النازحين.

ودعا احسان طالب رئيس مجلس المكاتب الدينية والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والمواطنين الى التبرع ومد يد العون للنازحين ، كما اقترح ان تكون البادرة الاولى من اعضاء المجلس بمبلغ لا يقل عن ١٥ مليون دينار ليتم توزيعها على العوائل النازحة باسرع ما يمكن.

ويذكر ان عدداً كبيراً من مواطني محافظة ذي قار كانوا قد تبرعوا بكميات كبيرة من الاغذية والافرشة والبطانيات والمستلزمات المنزلية لمخيم النازحين في ناحية الفجر (١٢٠كم) شمال الناصرية.